باجازة ذلك مرارا عن هذه السكتة ومن نص عليه من المتاخرون ابن
السيد وابن مالك والعباس معها انتهى كلامه اوخبر عنه من
المتاخرين مضمرا ومفعولا مثل هو واعني فيه ان هذا الضمير راجع الى
ما امرتن وهو ليس ان اعبد الله بل العبادة ولا يصح جعل ان مصدرية
حتى يأول الجملة والمصدر لانه يصير هكذا اما الامرتن به وهو عبادة الله
ربي وربكم وهو غير صحيح كما لا يخفى فان قيل مراده ما امرتني بان اقوله هو
ان اعبد والله قلنا ما امرتني بان يقول عيسى هو اعبد والله من غير ان لا
معها وقس عليه كونه مفعولا فان المصدر لا يكون مفعولا
القول يعني لو كان بدلا ما امرتني مفعولا كما ان ما امرتني ايضا
كذلك لكن اذا كان ان مصدرية كان ان اعبد والله في معنى عبادة
الله فيكون المعنى ما قلت لهم الا العبادة وهذا غير صحيح
وهو لا يقول اعبدوا الله ربي وربكم لكن ان يقال ان المعنى ما قلت
لهم الا ما امرتني بان اقول لهم وحي لا يلزم العدد ولان ما امر الله
عيسى بان لقوله هو ان اعبدوا الله ربي وربكم الا ان يؤول القول
بالامر فيلزم هنا ما ذكره او لا من المحال فيحتاج الى التاويل الذي
قلنا وحي لا يحتاج الى تغيير القول بالامر ولا اعتراض على الملك
المطلق قال العباد قد يعترض عليهم بعض ما يفعلون في ملكهم
مما لم يجوزه الشرع فان العبد ليس بمالك مطلق بل ليس بمالك
في الحقيقة فلا عجز ولا استقباح فان كونه تعالى عن ذين اغالبا
ينفي العجز وحكيما ينفي استقباح فعله فلا استثناء فيه لانه الخ
فيه ان التعليق بان قد يكون في الممتنع بالذات كما قال تعالى ان

ان كان للرحمن ولد اكما التعليق يلزمه كما قال تعالى لو كان فيهما الهة الا الله
لفسدتا ولاجل ما قلنا لم يتعرض له صاحب الكشاف وغيره هذا اجمل
والتقدير هذا جزاء الصدق اوغوه لان المضاف اليه معرب قال
الرضي هذا مما اختلف فيه النحاة بعض البصريين على انه لا يجوز قياسه
الا الاعراب في الطرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض
البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة وتنبيهها على
المانعة المنافية للالوهية لان ما موضوع للجنس فيدل على ما هو ما فيهن
اجناس فكل ما فيهما من الاشخاص له مجانس فكل له لا يصلح للالوهية لان الا
مقتضى التوحيد والانفراد عن المجانس والظاهر من كلامهم في هذا الموضوع
وغيره ان استعمال ما فيها لاجنس له ولا مجانس لقوله تعالى والسماء وما
بناها والارض وما طحاها لا بطريق الحقيقة ولان ما يطلق عليها
ولا للاجناس كلها اي يطلق على العالم وعلى غيره بخلاف من فانه مخصوص
بذوي العلم ولا يطلق على غير العالم الا تغليبا فان قيل قد ورد في التنزيل
اطلاقه على ذوي العلم وهو قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه وقوله من يمشي
على اربع قلنا قال الرضي لما غلب العلماء في ضمير منهم يمشي على هذا التغليب
اطلاق على غير ذوي العلم سورة الانعام اخبر انه تعالى حقيق بالحمد
انما قال ذلك ولم يقل كل حمد حاصل له لان استحقاقه تعالى بالحمد اشهر
ونبه على ان المستحق له اشعارا بان غيره تعالى لا يستحق الحمد
فان الخبر المحلى باللام يفيد الحصر وانما اختص به لان الحمد لا يتعلق الا
بالفاعل المختار ولا فاعل غيره تعالى لانه خالق السموات والارض
وقد اوضحنا هذا البحث اي ان الحمد لا يكون الا لفاعل المختار حق

Copyright Cambridge University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)